

فريق الخبراء البارزين المعني بمراعاة المبادئ الأخلاقية
في مجالات الأغذية والزراعة

المحتويات

تقديم

مقدمة

إنشاء فريق الخبراء واختصاصاته

العضوية

تنظيم العمل

القضايا الأخلاقية الأساسية والمسؤوليات

مأساة الجوع في العالم

الحدود والتحديات الأخلاقية في مجال تكثيف الإنتاج الزراعي

مبادئ الأخلاق والعولمة الاقتصادية في مجالات الأغذية والزراعة

اقتسام المنافع المترتبة على التقانة الحيوية

تأثير اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، والاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية
الجديدة وحقوق المزارعين

الكائنات المحورة وراثيا ومراعاة المبادئ الأخلاقية في اتخاذ القرارات: المشاركة والرصد
والمساءلة

عمل فريق الخبراء في المستقبل

الملاحق:

الملحق الأول - اختصاصات الفريق

الملحق الثاني - السير الذاتية لأعضاء الفريق

الملحق الثالث - جدول الأعمال

مقدمة

إنشاء فريق الخبراء واختصاصاته

هذا هو تقرير الدورة الثانية لفريق الخبراء البارزين المعني بمراعاة المبادئ الأخلاقية في مجالات الأغذية والزراعة، وهو الفريق الذي أنشأه المدير العام بمقتضى المادة 4-4 من دستور المنظمة والمادة 35 من اللائحة العامة، لمدة أربع سنوات اعتباراً من أول يناير/كانون الثاني 2000⁽¹⁾. وتتمثل اختصاصات هذا الفريق في زيادة الوعي العام وتقديم المشورة للمدير العام بشأن القضايا الأخلاقية في مجالات الأغذية والزراعة. ويتضمن الملحق الأول نص اختصاصات الفريق.

العضوية

عيّن المدير العام ثمانية من الخبراء البارزين من مختلف التخصصات العلمية وغيرها من التخصصات للعمل أعضاء في الفريق، بصفتهم الشخصية، لمدة أربع سنوات، وهم: السيد/فرانيسكو ج. أيليا من الولايات المتحدة الأمريكية، والأنسة/شين شونمنج من الصين، والسيد/أسبجورن إيد من النرويج، والأنسة/نويل لينوار من فرنسا، والسيد/محمد رامي من المغرب، والسيد/محمد نور صالح من ماليزيا، والأنسة/ليديا تابلادا روميرو من كوبا، والسيد/ميلاكو ووريدي من إثيوبيا. ويتضمن الملحق الثاني موجز السيرة الذاتية لكل منهم.

تنظيم العمل

عقد فريق الخبراء اجتماعه الثاني بمقر المنظمة في روما، من 18-20 مارس/أذار 2002، تحت رئاسة السيد: إيد، حيث استعرض القضايا الأخلاقية التي حددتها اختصاصاته وأعاد التأكيد عليها، واختار ستة موضوعات أساسية لإجراء مزيد من المناقشات بشأنها، وهي: (1) الجوانب الأخلاقية التي تحكم التعامل مع حالات الجوع الطارئة في العالم؛ (2) الحدود والتحديات الأخلاقية في مجال تكثيف الإنتاج الزراعي؛ (3) مبادئ الأخلاق والعولمة الاقتصادية في مجالات الأغذية والزراعة؛ (4) اقتسام المنافع المترتبة على التقانة الحيوية كجزء من التقدم العلمي؛ (5) اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية الجديدة وحقوق المزارعين؛ (6) ومراعاة مبادئ الأخلاق في اتخاذ القرارات الخاصة بالكائنات المحورة وراثياً. واختتم الفريق دورته بمناقشة خطة عمله في المستقبل.

القضايا الأخلاقية الأساسية والمسئوليات

طلب من فريق الخبراء، في بيان اختصاصاته، أن يفكر في القضايا الأخلاقية الناشئة عن أساليب الإنتاج الزراعي والممارسات الاستهلاكية والتنمية الزراعية بما في ذلك الغابات ومصائد الأسماك، وأن يشجع على التفكير فيها، في سياق الأمن الغذائي، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وحماية التنوع البيولوجي والمزج المتوازن بين التقانة التقليدية والحديثة الرامية إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي والزراعة المستدامة.

وكان فريق الخبراء قد حدد في اجتماعه الأول، الذي عقده في سبتمبر/أيلول 2000، القضايا الأخلاقية الأساسية التي سيسترشد بها في عمله. وترتكز هذه القضايا على الالتزام الأخلاقي من جانب المنظمة بضمان تحرير البشرية من الجوع وحصول كل فرد على الغذاء الكافي، كما هو منصوص عليه في دستور المنظمة والالتزامات التالية. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ فريق الخبراء أنه على الرغم من أن الهدف الخاص بصيانة الموارد الطبيعية وإدارتها بطريقة تحافظ على

(1) أنظر تقرير الدورة الأولى لفريق الخبراء البارزين المعني بمراعاة مبادئ الأخلاق في الأغذية والزراعة، 26-28 سبتمبر/أيلول 2000، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، 2001، (يمكن تحميل النسخة الإنجليزية من الموقع التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.fao.org/DOCREP/003/X9600E/X9600E00.htm>)

استدامتها من أجل الأجيال الحالية والمقبلة لم يُذكر صراحة في الدستور، فقد أصبح هذا الهدف بالفعل يمثل لب اهتمامات المنظمة.

وبالتالي، تكون القضايا الأخلاقية المتصلة بالأغذية والزراعة ذات شقين، أحدهما الترويج لإيجاد الظروف التي تساعد على إنتاج كميات كافية من الأغذية، وأن يصبح بمقدور كل فرد الحصول على ما يكفي من غذاء. أما الشق الثاني، فهو الترويج للسياسات والتدابير التي تضمن استدامة إنتاج الأغذية، بما في ذلك إنتاج الأسمك، من الناحية الإيكولوجية، وكذلك العمل على استدامة الموارد الحرجية.

ومراعاة المبادئ الأخلاقية تعني في جوهرها أن يتجاوز الإنسان مصلحته الذاتية وأن يهتم بشئون الآخرين. وقد أخذ فريق الخبراء في اعتباره عدداً من المناهج الرسمية للتعامل مع القضايا الأخلاقية. وأحد هذه المناهج أن الحتميات الأخلاقية إنما تنشأ من الواجبات (أي منهاج "الالتزام الأخلاقي"). والمناهج الثاني يُقيم الاعتبارات الأخلاقية على تحليل النتائج المحتملة للأعمال والتصرفات وآثارها الإيجابية والسلبية (أي منهاج "المنفعة" أو منهاج "الترباط المنطقي"). والمناهج الثالث هو ما يسمى بأخلاقيات "العقد الاجتماعي"؛ وهو المنهاج الذي يجمع بين المنهاج القائم على الواجب والمنهاج القائم على المنفعة على افتراض أن الأخلاق يمكن التعامل معها من خلال اتفاق الأفراد أصحاب المصالح الذاتية المنطقية والذين لديهم إحساس بالمسؤولية الاجتماعية على مبادئ توجيهية للتفاعل الاجتماعي والحكم.

وتوجد أكثر المبادئ التوجيهية الأخلاقية المعاصرة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو الوثيقة التي وُضعت بالموازنة الدقيقة بين مبدأ الالتزام الأخلاقي ومبدأ المنفعة. ويمثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إطاراً من القيم المتفق عليها تشمل الثقافات والديانات والأيديولوجيات، ويعد في كثير من جوانبه وثيقة مرجعية للأخلاق القائمة على العقد الاجتماعي بالنسبة للمبادئ الأخلاقية.

وأخذاً للالتزام العالمي الذي قطعته المنظمة على نفسها في الاعتبار، أكد فريق الخبراء أن تنفيذ الاهتمامات الأخلاقية بالنسبة للآخرين يجب أن يُعطي الأولوية لأكثر الفئات تعرضاً لنقص الغذاء في العالم والمحافظة على الموارد الطبيعية من أجل الأجيال المقبلة. والمعروف أن الحق في الغذاء يمثل أحد المرتكزات الرئيسية في ولاية المنظمة. وترى لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاجتماعية والثقافية² (التعليق العام رقم 12، الفقرة 8) أن جوهر الحق في الغذاء يتمثل في:

"ينبغي أن يتاح الغذاء للجميع بالكمية والمواصفات الكافية لإشباع الحاجات الغذائية للأفراد، وينبغي أن يكون الغذاء خالياً من المواد غير الملائمة ومقبولاً في إطار الثقافة المعنية. وينبغي أن تيسر سبل الحصول على الغذاء بصورة مستدامة وبما لا يتعارض مع التمتع بحقوق الإنسان الأخرى."

ومع مراعاة هذه الاعتبارات، حاول فريق الخبراء تحديد التطورات والمستجدات الإيجابية في مجال الأغذية والزراعة والعقبات والقضايا التي ربما تكون قد أحدثت تأثيراً إيجابياً بالنسبة للتخلص من الجوع وسوء التغذية أو على استدامة إنتاج الأغذية من الناحية الإيكولوجية. كذلك أشار فريق الخبراء إلى تأثير النمو السكاني والتغيرات الديموغرافية، وكذلك تأثير الأمراض مثل

² لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية جهاز يضم عددا من الخبراء المستقلين أنشأه المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة لرصد تنفيذ الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويقوم هذا الجهاز باعتماد تعهدات الدول بموجب الاتفاقية، من واقع التعليقات العامة التي يتلقاها من حين لآخر متضمنة تفسيرات عامة لهذه التعهدات أو إرشادات عامة بشأنها. وقد سبق اعتماد مثل هذا التعليقات العامة التفسيرية فيما يتعلق بحقوق عديدة منها الحق في الغذاء، والحق في الصحة، والحق في المسكن والحق في التعليم. ويمكن الاطلاع على نصوص هذه التعليقات العامة بموقع مكتب المنوب السامي لشؤون حقوق الانسان على شبكة المعلومات العالمية، في العنوان التالي:

المالريا ونقص المناعة المكتسب/الإيدز على الأغذية والزراعة، والضغط على الموارد الطبيعية، والفجوات الخطيرة والمتزايدة في أحيان كثيرة في مستويات الدخل والفرص مما يؤدي إلى زيادة عدم المساواة والصراعات، بما في ذلك الفجوة بين الفائزين والخاسرين في عمليات العولمة الاقتصادية، التي أصبحت تتسم في الوقت الحاضر بنزعة ليبرالية جديدة مُسيطرَة. وأشار الفريق أيضاً إلى أن العولمة في المجال الاقتصادي ينبغي استكمالها بالتعاون بين الدول في ضمان العدالة على المستوى المحلي وقيام إدارة عالمية مسئولة. ولاحظ الفريق كذلك المنافع العظيمة التي يمكن تحقيقها من التطورات والمستجدات في مجال التقانة الحيوية إذا اقترن ذلك بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية والإدارة السليمة.

وقد وضع الفريق قائمة أولية بالتوصيات والنصائح من بينها اقتراحات بشأن تحسين إدارة النظم البيئية وزيادة تعميمها، واتخاذ خطوات من أجل الحد من النتائج السلبية لعمليات تكثيف الإنتاج الزراعي والتدابير اللازمة لمواجهة النتائج السلبية المترتبة على التركيز المتزايد للقوة الاقتصادية بالنسبة للبحوث الزراعية. كذلك طالب الفريق بالنهوض بالمعلومات والتعليم بما يعود بالفائدة على الفئات المعرضة للمخاطر.

ولم يحاول الفريق، في هذه الدورة الثانية، وضع أي توصيات علمية، ولكنه حاول التركيز على دراسة تفصيلية للقضايا الرئيسية توطئة لوضع مجموعة من المبادئ التوجيهية المبدئية في الدورة الثالثة.

مأساة الجوع في العالم

إن التحرر من الجوع من الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. وعلى الرغم من ذلك فهذا الحق من أكثر الحقوق تعرضاً للانتهاك على نطاق واسع. ومراعاة للالتزام الأخلاقي من جانب منظمة الأغذية والزراعة بالعمل على تحرير البشرية من الجوع وضمان حصول كل فرد على ما يكفيه من الغذاء، أعرب الفريق عن قلقه العميق بشأن مأساة الجوع في العالم. فعلى الرغم من أن العالم اليوم أكثر غنى مما كان عليه في أي وقت مضى في تاريخ البشرية من حيث الإنتاج على المستوى العالمي، وعلى الرغم من أن الإمكانيات الإنتاجية أفضل الآن مما كانت عليه في أي مرحلة سابقة في الماضي، مازال هناك تفاوت كبير يؤدي إلى انتشار للجوع على نطاق واسع في كثير من أنحاء العالم.

فبعد أكثر من خمس سنوات من مؤتمر الأغذية العالمي الذي عُقد في روما في سنة 1996، لم تتخذ أي إجراءات فعالة لتنفيذ الالتزامات والتعهدات التي تقررت أثناءه. وعلى الرغم من تحقيق تقدم ملموس في الصين وعدد قليل من البلدان النامية، مازال عدم القدرة على الحصول على الغذاء الكافي في أنحاء أخرى كثيرة من العالم يمثل ظاهرة خطيرة الآن كما كان في الماضي، بل أن الحالة في بعض المناطق أصبحت أسوأ مما كانت عليه في سنة 1996. إذ يوجد ما لا يقل عن 777 مليون نسمة يعانون من نقص التغذية المزمن في بلدان العالم النامية، من بينهم 180 مليون طفل ممن تقل أعمارهم عن عشر سنوات، بل إن حالة نقص التغذية بين الأطفال يمكن أن تزداد سوءاً.

وبدون تحقيق تقدم سريع نحو استئصال الجوع، سيظل الاستقرار السياسي والاقتصادي العالمي وكذلك الموارد الطبيعية التي يعتمد عليها مستقبل الإمدادات الغذائية العالمية معرضة للتهديد. فالجوع يساعد على خلق أو استمرار مناخ يؤدي إلى الصراعات العنيفة والحروب المحلية، والتصرفات العنيفة الناجمة عن الشعور باليأس والأعمال الإرهابية. ودون أن تتيسر للناس إمكانية الحصول على ما يكفيهم من غذاء وفرصة العمل المنتج في مجالات التنمية، سيقع الكثيرون فريسة للقنوط أو يصبحون صيداً سهلاً تستهويهم حركات العنف. ومن هنا يتناقض وجود الجوع وسوء التغذية مع الرؤى التي كان يركز عليها النظام العالمي الذي كان من المأمول

قيامه بعد الحرب العالمية الثانية، بما كان معقوداً عليه من احترام لحقوق الإنسان وتحقيق التنمية البشرية. ومن ناحية أخرى، تشير القرائن بوضوح إلى أن من الصعب تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المجتمعات التي يتفشى فيها الجوع.

ويرى فريق الخبراء أن من الحتميات الأخلاقية ضرورة التصدي لهذه الكارثة العالمية على نحو السرعة وبشكل شامل. إذ أن نقص التغذية والموت جوعاً في عالم الوفرة لا يقل خطراً عن الانتهاك الصارخ لأي حق آخر من حقوق الإنسان. ويرى فريق الخبراء أن ظاهرة الجوع يمكن القضاء عليها تماماً إذا توافرت الإرادة السياسية والتزمت الحكومات باتخاذ الإجراءات اللازمة على المستوى القطري كما التزمت بالتعاون الدولي، بشرط استغلال الموارد العالمية المتاحة في الوقت الحاضر بالشكل الملائم.

ويدرك فريق الخبراء أن أسباب الجوع متعددة الأبعاد وأن العقبات التي تواجه التغلب على ظاهرة الجوع متعددة. ولذلك يتطلب القضاء على الجوع اتخاذ إجراءات على مستويات متعددة، من بينها بذل جهود كبيرة وشاملة لمكافحة أمراض مثل الملاريا ونقص المناعة المكتسب/الإيدز، والحيلولة دون وقوع نزاعات محلية مدمرة في البلدان النامية أو تسوية مثل هذه النزاعات، وإدارة السياسات الاقتصادية بطريقة تنم عن الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية، والقضاء على التمييز والتهميش، وتمكين الفئات التي مُيعت في الماضي من المشاركة الاقتصادية الفعالة. ويكمن جانب من المشكلة في أن كثيراً من النساء الفقيرات في البلدان النامية محرومات من التمتع بحقوق إنتاجية فعالة. ونظراً لعدم قدرتهن على ضمان مرور فترات زمنية بين ولادة وأخرى، فإنهن تضطرن إلى تقسيم وقتهن المحدود فيما بين ولادة وأخرى في رعاية أطفالهن الكثيرين بشكل غير مُرضٍ، والكفاح من أجل إطعام بقية أفراد الأسرة، ومحاولة كسب شيء من الدخل بأي وسيلة ممكنة، سواء كانت بزراعة الأرض أو القيام بأنشطة تجارية هامشية أو غير ذلك من الأنشطة الأخرى. ومثل هذه الأوضاع لا تسفر فقط عن نمو سكاني مُفرط بل تؤدي أيضاً إلى سوء تغذية الأطفال مما يجعلهم غير قادرين على متابعة الدراسة في المؤسسات التعليمية ومن المحتمل بالتالي أن ينتهي بهم الأمر في حالة من الفقر لا تقل سوءاً عن أمهاتهم. ومما يزيد من هذا الوضع سوءاً عدم حصول النساء على فرص متساوية في التعليم وممارسة الأنشطة الاقتصادية.

ومن الضروري العمل على أن يكون الاهتمام بالتححرر من الجوع محل اعتبار في السياسات والقرارات الحالية في جميع مجالات الأغذية والزراعة، على ألا يغيب عن بالنا أن التححرر من الجوع لا يعد مفهوماً مثالياً غامضاً في المستقبل بل إنه يمثل مطلباً إجرائياً في الحياة اليومية المعاصرة. وعلى الرغم من أن كل فرد وكل جهاز في المجتمع، في أي مجال من مجالات النشاط، يجب أن يكون ملتزماً أخلاقياً بأن لا يتسبب في جوع الآخرين، فإن المسؤولية الرسمية والقانونية تقع على عاتق الدول التي يجب أن تضمن أخذ التححرر من الجوع في الاعتبار في جميع سياساتها الغذائية والزراعية داخل أراضيها، عن طريق إصدار التشريعات التي تكفل ذلك والعمل على تنفيذها. فالسياسات التنظيمية التي تنتهجها بعض الدول قاصرة في هذا المجال، مما يُعرض للخطر الأمن الغذائي للفئات المعرضة لنقص التغذية ولا يساعد على تقليل العدد الإجمالي للجياع بالشكل المناسب.

ولا تستطيع الدول الاضطلاع بهذه المسؤوليات بجهودها الذاتية فقط. فعدم توافر الموارد أو الإحجام عن اتخاذ الإجراءات اللازمة من جانب دولة أخرى قد يكون له تأثير سلبي على قدرة أي دولة على ضمان التححرر من الجوع داخل أراضيها. ولذلك، ينبغي توجيه الجانب الأكبر من التعاون فيما بين البلدان النامية والمتقدمة، أو تنسيقه من خلال النظام متعدد الأطراف الذي ينبغي أن تقوم وكالات الأمم المتحدة بدور الريادة فيه في حدود اختصاصات كل منها: وهي منظمة الأغذية والزراعة، وصندوق الأمم المتحدة للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي - بالنسبة للحصول على الغذاء؛ ومنظمة الصحة العالمية - بالنسبة لمكافحة واستئصال الملاريا ونقص

المناعة المكتسب/الإيدز والأمراض الأخرى؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) - بالنسبة للتعليم، وذلك بالترويج للحصول على فرص التعليم الكاملة والمتساوية للجميع، وخصوصاً للإناث في كل مكان.

الحدود والتحديات الأخلاقية في مجال تكثيف الإنتاج الزراعي

أصبح تكثيف الإنتاج الزراعي ضرورة حتمية منذ عدة قرون من أجل تلبية الطلب المتزايد على الغذاء بسبب النمو السكاني المطرد. وقد اشتدت الحاجة إلى ذلك خلال السنوات القليلة الماضية لأسباب منها التطورات التي استحدثت في مجالات التقانة الحيوية. ومع ذلك، توجد قيود وتحديات ينبغي مواجهتها، وقد ناقش فريق الخبراء هذه القيود والتحديات أثناء الدورة الثانية ورأى أنها تحتاج إلى مزيد من المناقشة والتمحيص في المستقبل، وأنه يجب على وجه الخصوص دراسة مسألتين هما: ما إذا كان تكثيف الإنتاج الزراعي يمكن أن يضمن حصول الكافة على الغذاء الكافي وكيف يمكن ذلك؛ وكيفية تلافى النتائج الإيكولوجية الضارة لتكثيف الإنتاج الزراعي. ومن الضروري إشراك جميع أصحاب الشأن في القرارات الخاصة بذلك، وإيجاد السبل التي تضمن أخذ مصالح الأجيال المقبلة في الاعتبار.

وقد جاء في البيان الصادر عن مؤتمر القمة العالمي للأغذية في 1996 أنه على الرغم من أن الإمدادات الغذائية قد زادت زيادة ملموسة فإن المعوقات التي تعترض الحصول على الغذاء، والنقص المزمن في الدخول الأسرية والقطرية اللازمة لشراء الأغذية، وعدم استقرار العرض والطلب فضلاً عن الكوارث الناجمة عن أسباب طبيعية أو بشرية تحول جميعها دون تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية.

وعلى الرغم من أن تكثيف الإنتاج الزراعي يعد من المقترضات الأساسية لزيادة إنتاج الأغذية، فإن التكثيف في حد ذاته لا يضمن حصول الجميع على الغذاء الكافي الذي يلبي احتياجاتهم الغذائية. وتعتمد قدرة التكثيف على ضمان الحصول على الغذاء الكافي على أين وكيف يكون التكثيف. فعلى الرغم من أن الزراعة في الماضي كانت مملكة صغار المزارعين، فقد أصبحت اليوم من الأنشطة الاستثمارية التي تجري على نطاق واسع بشكل متزايد في كثير من أنحاء العالم.

ولعل من الأفضل توسيع مفهوم التنمية المستدامة لكي يشمل التنمية السليمة من الناحية الأخلاقية بحيث تشمل استدامة الأوضاع الاجتماعية والإيكولوجية. إذ ينبغي العمل على تحقيق التكثيف الذي يكون مسؤولاً من الناحية الاجتماعية ويراعي اهتمامات ومصالح الأجيال المقبلة.

وهناك حاجة ملحة إلى نظرة عالمية إلى التنمية السليمة من الناحية الأخلاقية التي تراعي الموقع الجغرافي للاحتياجات الأساسية. ولا يمكن الزعم، من المنظور العالمي، أن التنمية السليمة من الناحية الأخلاقية قد تحققت في الوقت الذي يوجد فيه ما يقرب من 800 مليون نسمة ما زالوا يعانون بشدة من سوء التغذية. ففي البلدان المتقدمة، يولد الأطفال في ظل احتمالات قوية لأن يكبروا وأن يعيشوا حياة طيبة حتى سن الخامسة والسبعين أو أكثر. أما في البلدان النامية، فعلى الرغم من ارتفاع معدلات المواليد فإن عدداً كبيراً منهم يواجهون مخاطر حرجة من اعتلال الصحة والموت المبكر، كما أن أعمارهم المرتقبة تكون أقصر. والتنمية السليمة من الناحية الأخلاقية تتيح لهم حياة أفضل، وبالتالي، تؤدي إلى انخفاض الضغط السكاني.

بزيادة الاهتمام بتكثيف الإنتاج الزراعي لمن يعانون من التهميش والضعف في الوقت الحاضر، ولاشك في أن التوسع في توزيع الثروة بمزيد من الإنصاف سوف يقلل من سرعة النمو السكاني.

سوف يقلل من سرعة النمو السكاني غير المحكوم كما يقلل من مخاطر الأضرار التي يمكن أن تواجهها الأجيال المقبلة في عالم يعاني من الاستغلال المفرط والتلوث. ففي حين تعد معدلات نمو السكان في البلدان المتقدمة في حالة تقارب من الثبات (يصل عدد سكان البلدان المتقدمة إلى ضعف عددهم الحالي، بالمعدلات الحالية، بعد أكثر من 550 سنة) تعد الزيادة السكانية في البلدان النامية، باستثناء الصين، مفرعة (سوف يتضاعف عددهم، بالمعدلات الحالية خلال 35 سنة فقط). ولاشك في أن الجهود التي تُبذل من أجل الحد من الفقر والقضاء عليه سوف تصبح أيسر مما هي في الوقت الحاضر لو أن الفرص التعليمية والاقتصادية أصبحت متاحة للإنسان، فلن يؤدي ذلك إلى تحسين المساواة والإنصاف بين الجنسين، بل إن الاستثمارات والمساعدات سوف تحقق أيضاً نتائج أفضل وسوف تنخفض معدلات النمو السكاني.

ولا يجب، على أقل تقدير، أن تؤدي التدابير الخاصة بتكثيف الإنتاج الزراعي إلى زيادة الفقر وانعدام الأمن الغذائي، وهو ما يحدث عندما تُنتزع الأراضي من أصحاب الحيازات الصغيرة وغير المستقرة وتُعطى لأصحاب المزارع التي تقوم على تكثيف رؤوس الأموال. وفي مجال مصائد الأسماك، يجب تنظيم استخدام سفن الجر القائمة على الاستثمارات الكبيرة لكي لا يؤدي ذلك إلى استنزاف المخزونات السمكية في المياه القريبة من السواحل – وهو من الممارسات التي تدمر سبل المعيشة بالنسبة لمجتمعات الصيادين الحرفيين التقليديين. وإن كان من الواجب بطبيعة الحال تشجيع التقدم التكنولوجي حتى وإن كان ينطوي على مخاطر معلومة، ينبغي تنفيذ هذا التقدم بتدابير تقلل من نتائجه السلبية، كما ينبغي تعويض المتضررين ببدايل كافية.

والأولوية الرئيسية في المرحلة الحالية ليست تحقيق زيادة عالمية في إنتاج الأغذية، بل توسيع فرص الحصول على الغذاء لمن لا يجدونه، إما لأنهم غير قادرين على شراء ما يلزمهم من غذاء أو لأنهم لا يستطيعون إنتاجه بأنفسهم. ويتحقق هذا الغرض بتكثيف الإنتاج الزراعي الذي من المحتمل أن يزيد من دخل الفلاحين الذين يعانون التهميش والفقر في الوقت الحاضر، وهذا ما ينبغي تشجيعه. فغالبية الجياح إما من الفلاحين الفقراء أو من المعدمين الذين يقيمون في المناطق الريفية ويعتمدون على الإنتاج الزراعي. ولو أننا استطعنا تمكين صغار المزارعين من أسباب الرزق، لكان بوسع الكثيرين منهم أن ينجحوا في زيادة قدرة أصناف النباتات التي يزرعونها وسلالات الحيوانات التي يربونها على المنافسة. وربما يصبح بوسع هؤلاء أن يتجاوزوا عتبة الفقر من خلال عمليات تكثيف الإنتاج الزراعي التي تساندها تسهيلات ائتمانية مناسبة وتكنولوجيات حيوية تم تطويرها لتحقيق أغراضهم الخاصة. وتشمل الشروط الواجب توافرها لضمان تحقيق التكثيف المستدام أن تتوافر للكافة فرص التعليم وتحسين المستوى العام للإمام بالقراءة والكتابة وتحسين قدرة الأفراد على استخدام المعارف، بما في ذلك التقانة الحيوية الحديثة عندما تكون ملائمة. وهذا يتطلب بذل جهود جادة لتحقيق هذا الغرض. وكما هو معترف به في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وفي الصكوك القانونية، ينبغي أن يكون بوسع كل فرد أن يستفيد من جوانب التقدم العلمي والتكنولوجي. ويمكن إدارة جوانب التقدم هذه بالشكل الذي يضمن استدامة الإنتاج الزراعي وحصول الجميع على الغذاء كأولوية ضرورية إذا أمكن توزيع ثمار العلم والتقانة على نطاق واسع.

ويرى فريق الخبراء أنه مما يؤسف له كثيراً أن المعونة التي تقدم من أجل التنمية الزراعية والريفية انخفضت خلال السنوات الخمس عشرة الماضية إلى النصف تقريباً. ويجب أن تقع مسؤولية انخفاض المعونة إلى هذا المستوى على الحكومات المانحة والمستفيدة على السواء. فلم يتم استرعاء اهتمام بعض الحكومات بالقدر الكافي إلى ضرورة تنمية الإنتاج الزراعي وإمكانيات التسويق المناسبة لمن يعيشون بالمناطق الريفية في ظروف لا يتوافر فيها الإحساس بالأمن الغذائي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن كثيراً من البلدان المتقدمة لم يف بالتعهدات الخاصة بتخصيص

نسبة 0,7 في المائة من إجمالي الناتج المحلي للمساعدات الإنمائية، ولم تُقدم المساعدات الكافية للقطاع الزراعي.

وسوف يؤدي التكتيف المستدام من الناحية الإيكولوجية إلى زيادة الإنتاجية، ولكنه لا يجب أن يؤدي إلى زيادة الاعتماد على الموارد غير المتجددة. فهناك مخاطر شديدة من أنه ما لم يتم تحسين كفاءة إدارة موارد الأراضي والمياه والموارد السمكية والحرجية، فسوف تقترب من استنزاف طاقة التحمل على المستويات المحلية والإقليمية بل والعالمية، وسيكون ذلك في بعض الأحيان نتيجة للاستغلال القائم على تكتيف رؤوس الأموال والذي تتعرض معيشة السكان المحليين من جرائه لمخاطر شديدة.

وقد طُلب من فريق الخبراء، بموجب الاختصاصات التي تحددت له، النظر في إمكانية مراعاة المبادئ الأخلاقية فيما يُتخذ في سبيل تحقيق الأمن الغذائي، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وحماية التنوع الوراثي والمزج بين التقانات التقليدية والحديثة لتحسين مستوى الأمن الغذائي والزراعة المستدامة. وهناك من الدلائل ما يشير إلى ضرورة اتباع منهاج يقوم على شقين في تحقيق التنمية الزراعية، وربما يتأتى ذلك بالتمييز بين نوعين من المزارعين – المزارع المُنتج والمزارع الذي يقوم بدور أمين التنوع الوراثي. فالمزارع المُنتج يركز على الإنتاج الضخم، وخصوصاً من أجل توفير المنتجات الزراعية لسكان الحضر الذين يتزايد عددهم بسرعة، عن طريق الإنتاج القائم على تكتيف رؤوس الأموال؛ وفي هذا السياق تتم معظم عمليات تكتيف الإنتاج وتحل الأنشطة الزراعية التجارية والمزارع الكبيرة محل أصحاب الحيازات الصغيرة. ويقوم الكثير من هذه الكيانات الكبيرة على زراعة محصول واحد، كما أن معظم التقانات الحيوية الجديدة يتم تطويرها من أجل هذه الكيانات الكبيرة. وبعض الأشكال الحديثة من تكتيف الإنتاج الزراعي تؤدي إلى آثار ضارة من الناحية الإيكولوجية أو يمكن أن تتسبب في أضرار على صحة الإنسان. ويمكن في هذا الصدد الاستشهاد بثلاثة أمثلة، ربما كان أوضحها مرض جنون البقر الذي نشأ من جراء تغذية الحيوانات بمنتجات مشتقة من جنسها. والمثال الثاني هو أن التوسع السريع في تربية الأحياء المائية قد أتلقت قطاعات من النظام البيئي. وأخيراً، انتشار الأوبئة الحشرية على نطاق واسع في الفترة التي أعقبت "الثورة الخضراء" مما أدى إلى إرباك إنتاج الأغذية، وإن كانت هذه الأوبئة قد تمت السيطرة عليها في مرحلة تالية.

ويقوم صغار المزارعين، في كثير من الحالات، بدور أمناء التنوع البيولوجي الذين يطبقون الممارسات الزراعية التقليدية بطريقة تساعد على المحافظة على التنوع الوراثي والمعارف والتقانات المحلية. وهم بذلك يحافظون على الثقافات التقليدية للمجتمعات التي يعيشون فيها. وعلى الرغم من حاجتنا إلى كلا النوعين من المزارعين، ربما كان المزارع الذي يحافظ على التنوع البيولوجي في حاجة إلى الدعم المالي وغير ذلك من أشكال الدعم لكي يستطيع تقادي الفقر أو الإفلات منه. وربما كان هذا العامل مما يبرر زيادة الاهتمام بالاعتبارات الخاصة بالأدوار المتنوعة التي تقوم بها الزراعة وتلقي ضوءاً جديداً على قضية الدعم الزراعي. وعلى الرغم من أن مبررات دعم المزارعين المنتجين ليست قوية في العالم الذي يتجه نحو العولمة، قد تكون هناك أسباب قوية لدعم المزارعين الذي يحافظون على التنوع الحيوي، وهم الذين قد نعتمد عليهم في المحافظة على التنوع البيولوجي، والانسجام الثقافي واحترام الأجيال المقبلة.

وسوف يكون من المهم في جميع الظروف أن نستخدم التقانات الحيوية الملائمة، سواء كانت حديثة أو تقليدية، وأن نعمل على أن لا تكون ضارة بالبيئة. وسوف يؤدي التكتيف المستدام للإنتاج الزراعي إلى تحقيق هدف زيادة الإنتاجية دون أن يؤدي إلى زيادة الاعتماد على الموارد غير المتجددة ومع احترام المحيط الحيوي العالمي. وكثيراً ما يؤدي الفقر في البلدان النامية إلى إرغام الناس على استخدام الموارد المتاحة لهم بطريقة لا تحافظ على استدامتها أو بمستويات منخفضة من التكتيف الزراعي. وهناك مشكلة أخرى وهي أن البلدان المتقدمة تتوسع في وضع القواعد التي

تشرط أن يكون الإنتاج الزراعي في أراضيها مطابقاً لشروط المحافظة على البيئة، ومع ذلك فإن بعض الشركات الكبيرة التي توجد مقارها في البلدان المتقدمة ولكنها تمارس نشاطها في البلدان النامية تطبق، أو تشجع على تطبيق، تكنولوجيات تؤدي إلى تدهور الظروف البيئية أو يقوم نشاطها على إنتاج محصول واحد مما يُعرض التنوع الحيوي للخطر.

ولذلك، يجب أن تأخذ جميع الجهود التي تبذل في مجال تكثيف الإنتاج في اعتبارها ضرورة استدامة الظروف الإيكولوجية. ومن أمثل ذلك أن المياه تتزايد ندرتها، وبالتالي سيكون من الواجب في المستقبل إنتاج كميات أكبر من الأغذية بكميات أقل من المياه.

مبادئ الأخلاق والعولمة الاقتصادية في مجالات الأغذية والزراعة

على الرغم من أن مصطلح العولمة أصبح يتردد على نطاق واسع، فإن معناه المحدد مُحير. وربما كان من غير الممكن، بل من المؤكد أنه من غير المفيد، أن نحاول وضع تعريف واضح لهذا المصطلح. ولذلك، ركز فريق الخبراء اهتمامه على العولمة الاقتصادية وتأثيرها على الأغذية والزراعة. وأهم سمات العولمة هي التوسع في الاستثمارات الخارجية الخاصة في الزراعة، وتصنيع الأغذية وتسويقها، بطرق متعددة أكثرها شيوعاً من خلال الشركات عبر الوطنية – وإن لم تكن هذه هي الطريقة الوحيدة؛ والتوسع في التجارة الدولية في الأغذية بعد خفض الحواجز التجارية. ويجب دراسة نتائج هذه العمليات على البيئة وعلى معيشة أولئك الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية، وتعيش الغالبية العظمى من هؤلاء بالمناطق الريفية في البلدان النامية ومعظمهم من صغار المزارعين وكثير منهم من النساء.

ويعتمد المستثمرون على تكنولوجيات جديدة وقوية في مجالات المعلومات، والتقانة الحيوية والهندسة الوراثية. والأساس الذي تقوم عليه التقانة الحديثة هو البحوث التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة، ولكن القدرات البحثية والقدرات الخاصة بتطوير التقانة غير موزعة بالتساوي، كما أن تدفق الاستثمارات يتركز على المجالات المُدرة للربح.

وقد لاحظ فريق الخبراء في دورته الأولى أن القوة الاقتصادية يتزايد تركيزها – تمثل أكبر مائتي شركة من الشركات عبر الوطنية في الوقت الحاضر رُبع النشاط الاقتصادي العالمي، وكثيراً ما تكون خارج سيطرة الحكومات التي تعمل في أراضيها. وما زال عدد كبير جداً من سكان العالم يتعرض للتهمة كما أن الفجوة بين أفقر الفئات وأكثر الفئات ثراءً في تزايد مستمر. وقد لاحظ فريق الخبراء بقلق التفاوت الشديد في القوة المترتبة على تركيز القوة الاقتصادية في أيدي قلة محدودة. وهذا التفاوت الكبير له تأثير سلبي على تمويل التنمية. وتوجه الموارد نحو المصالح الخاصة القوية بينما تبتعد عن المؤسسات العامة.

وترتبط الفرص التي تتيحها الأشكال المعاصرة من العولمة الاقتصادية - ومن بينها خفض الحواجز التجارية، والخصخصة، وتشجيع الاستثمارات الخاصة الأجنبية والمحلية، والتخفيف من القواعد التنظيمية – ارتباطاً وثيقاً بجوانب التقدم في مجالات الاتصالات، والنقل والفرص التقنية الجديدة. وكل ذلك يساعد على تحسين كفاءة الأسواق، ولكن لأولئك الذين يستطيعون الاستفادة من الظروف الجديدة. وتزداد حالة التفاوت التي رسخت نتيجة لمئات السنين من التنمية غير المتكافئة وتشتد رسوخاً لارتفاع صوت الاستثمار والتجارة فوق كل الأصوات الأخرى. ومعظم البلدان النامية متخلفة كثيراً عن معظم البلدان المتقدمة من حيث القوة الاقتصادية، والاتصالات والنقل. ومجال المنافسة بينها غير متكافئ لأن موقف البلدان النامية أضعف بكثير من موقف البلدان المتقدمة في الأسواق العالمية. ويتسبب هذا الضعف في إضعاف الروح المعنوية لسكان البلدان النامية، ومعظمهم من الفلاحين الجياع والمعدمين الذين يعانون من التهميش بالمناطق الريفية وليس

لهم تأثير كبير على القرارات التي تتخذ على مستوى الحكومة المركزية فيما يتصل بالسياسة الاقتصادية.

وعلاوة على ذلك، فإن الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية يتحركون في حلقة مفرغة. فكميات الأغذية غير الكافية وغير الوافية التي يتناولونها تؤدي بهم إلى حالة من سوء التغذية وتزيد من تعرضهم للأمراض وتقلل من إنتاجيتهم. ومما يؤدي إلى تفاقم هذه الأوضاع انتشار أمراض خطيرة مثل الملاريا ونقص المناعة المكتسب/الإيدز. وكلما حاول المزارعون المحليون الخروج من دائرة زراعة الكفاف اعترضت سبيلهم التكاليف المرتفعة جداً اللازمة لنقل منتجاتهم إلى الأسواق التي تعود عليهم بمزيد من الربح. ونظراً لزيادة تحرير المعاملات التجارية، فإنهم يخاطرون بأن يجدوا أنفسهم موقف ضعيف عندما تدخل منتجاتهم المنافسة مع المنتجات التي ينتجها ويقوم بتسويقها المنتجون غير المحليين بتكلفة أقل. وقد يكون هذا الوضع مفيداً للمستهلكين الفقراء بالمناطق الحضرية، ولكنه يولد مشكلات للمنتجين المحليين في المناطق الريفية. ولما كانت الغالبية العظمى من الجياح من الفلاحين والمزارعين بنظام المشاركة في المحصول وعمال الزراعة في البلدان النامية، تصبح هذه الأوضاع الصعبة من الحقائق التي يجب مواجهتها.

ومن الجوانب البارزة في عمليات العولمة المعاصرة الانتقال من الخدمات والتنظيمات العامة إلى الخصخصة ورفع القيود. وهذه القضية تؤدي إلى عدد من النتائج التي يثير بعضها قضايا أخلاقية صعبة. ولقد كان من بين النتائج التي نوقشت في الدورة الأولى من أعمال الفريق (2000) انخفاض التمويل العام للبحوث الزراعية. وقد بدأت الشركات الخاصة تتوسع في البحوث التي تركز على جوانب معينة من البحوث الزراعية لا تهتم كثيراً باحتياجات صغار المزارعين في البلدان النامية.

ومن النتائج الأخرى المترتبة على عولمة الأسواق فيما يتعلق بالسلع والخدمات تساؤل المجال المتروك للإدارة الديمقراطية السليمة على المستوى القطري. فعلى الرغم من أن تأثير القرارات التي تتخذها أقوى الدول والمؤسسات الدولية التي تسيطر عليها هذه الدول محسوس في أنحاء العالم، فإن من يعيشون في البلدان الأخرى يكون تأثيرهم ضئيل أو لا يكون لهم تأثير - من خلال التصويت أو أي طريقة أخرى من طرق المشاركة - على كثير من التدابير والقواعد التي تؤثر عليهم.

والذي نلاحظه اليوم هو أن العولمة تشير إلى عدد من العمليات المتباينة التي تؤثر على الفئات المختلفة من السكان بطرق مختلفة. وسوف يجد البعض أن هذه العمليات تحقق نتائج إيجابية، بينما قد لا يصادف آخرون إلا النتائج السلبية. وإننا في الفريق، من وجهة النظر الأخلاقية، نريد أن نحدد ليس فقط إلى أين نحن متجهين في الوقت الحاضر، بل وكذلك إلى أين نريد أن نتجه، من المنظور الأخلاقي. والوضع المثالي هو أنه ينبغي علينا أن نتطلع إلى مجتمع عالمي يتفق مع ما جاء في الفقرة 28 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تنص على أن "من حق كل فرد أن يتمتع بنظام اجتماعي ودولي يمكن أن تتحقق فيه بالكامل الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان".

وتتطلب القضايا الأخلاقية التي اعتمد عليها فريق الخبراء في منهجه بذل جهود للموازنة بين حرية العمل الاقتصادي والتضامن الأخلاقي الذي تتطلبه حقوق الإنسان والاستغلال المستدام من الناحية الإيكولوجية للموارد الطبيعية بالشكل الذي ينطوي على احترام البيئة الطبيعية. وعلى الرغم من ضرورة دراسة تأثير الاتجاهات الراهنة للعولمة، فإن الأمر الذي يفوق ذلك في الأهمية هو أن نفكر في أين نريد أن نذهب وكيف يمكن أن يكون التأثير إيجابياً من المنظور الأخلاقي على التطورات والمستجدات الحالية.

ولا يمكن أن تكون السوق هي المتحكم الوحيد في العمليات الاجتماعية والاقتصادية. وينبغي أن نسعى للتحرك نحو مجتمع عالمي يتيح فرصاً متساوية للجميع، بدلاً من التركيز على العولمة الاقتصادية التي تعود منافعها الرئيسية على الأطراف الأقوى في النظام الاقتصادي العالمي. وإن الإدارة العالمية مطالبة بمراعاة الإنصاف في إتاحة هذه المنافع للجميع وخصوصاً لمن هم في وضع لا يمكنهم من الاستفادة من هذه المنافع في الوقت الحاضر، كما أنها مطالبة بتعويض المخاطر والنتائج السلبية. ويجب أن يكون بوسع الدول توجيه الإدارة العالمية بطريقة لامركزية، مع وجود تعاون بين المؤسسات متعددة الأطراف بما يحقق مصالحها ويضمن المشاركة العامة على نطاق واسع وتلافي الهيمنة التي يمارسها عدد قليل من الدول.

وتقع المسؤولية الأولى على الدول في داخل أراضيها ويجب أن تعترف بمسئوليتها الأخلاقية فيما يتعلق بتلافي الجوع والعمل على استدامة الظروف الإيكولوجية. ويميل الاتجاه الحالي للعولمة إلى إضعاف سلطة المؤسسات العامة لضمان تنفيذ عملية إعادة توزيع معقولة يمكن أن تحمي أولئك الذين يمكن أن يعانون من صدمات التحول وتتيح لهم الفرص التي تمكنهم من ذلك. ويوجد في الوقت الحاضر أيضاً اتجاه إلى تحويل الخدمات العامة إلى الملكية الخاصة. ومن اللازم توفير إطار تشريعي مناسب للإصلاح لكي تستطيع الدول الوفاء بمسئولياتها.

ويجب أن يصاحب عولمة الأسواق قيام إدارة عالمية مسؤولة تستطيع التجاوب مع المستجدات من خلال مؤسسات قادرة على ضمان التمتع بحقوق الإنسان – بما في ذلك حق الجميع في الحصول على الغذاء الكافي والحق في التحرر من الجوع. ويجب أن يعترف المجتمع الدولي، من خلال مؤسساته ومنظّماته، بواجباته في تعويض النتائج السلبية للعولمة في ظروف لا تعد فيها شروط المنافسة متكافئة، وأن يعمل على تهيئة الظروف التي توفر فرصاً متكافئة للجميع.

ولا يمكن تحقيق تقدم ملموس في الحد من الفقر في هذا العالم الذي يتجه نحو العولمة ما لم تعترف الدول والمجتمع الدولي المنظم بالترامتها فيما يتعلق بتبني وتنفيذ القواعد الملائمة. ومن المهم جداً، على المستوى الدولي، تقوية المؤسسات متعددة الأطراف مثل منظمة الأغذية والزراعة لكي تأخذ في اعتبارها، بالدرجة الكافية، اهتمامات ومصالح أولئك الذين لا يستفيدون في الوقت الحاضر من عمليات العولمة المعاصرة أو الذين ربما يكونون قد تضرروا من جرائها.

ويجب، من المنظور الأخلاقي، أن تُعطى الأولوية للأكثر تعرضاً لانعدام الأمن الغذائي، مع ضمان احترام جميع التدابير التي تطبق لهذا الغرض لكرامة الفرد واستدامة الظروف الإيكولوجية. وينبغي إعادة التفكير في قضايا العولمة من منظور الالتزام الأخلاقي العام بتوجيه السياسات الخاصة بالاستثمار والمعونة والتجارة، حتى يمكن تعميم التمتع بحقوق الإنسان على المستوى العالمي، وخصوصاً حق الجميع في الغذاء وفي التحرر من الجوع، واحترام تنوع الثقافات البشرية. وقد يكون من المستصوب وضع مدونة سلوك للعولمة الاقتصادية لتجنب نتائج سلبية معينة ولضمان اقتسام الجميع للمنافع بطريقة أفضل وأكثر إنصافاً.

اقتسام المنافع المترتبة على التقانة الحيوية

على الرغم من وجود فرص كثيرة لتحقيق زيادات كبيرة في تكثيف الإنتاج الزراعي لا تعتمد على التقانة الحيوية، فإن تكثيف الإنتاج الزراعي وإنتاج مصائد الأسماك والغابات يُصوّر أحياناً على أنه يعتمد على التقدم في التقانة الحيوية. وهنا يؤكد فريق الخبراء على أهمية عدم التمسك بمصطلح "التقانة الحيوية" بصيغة المفرد، وهو المصطلح الذي يجمع بين العديد من جوانب التقانة الحيوية، لأن ذلك يؤدي إلى تشويش الحوار بشأن جدوى كثير من التقانات المختلفة أو مخاطرها. فكثير من التقانات الحيوية الحديثة مثل زراعة الأنسجة، وعزل الخلايا والتشخيص بالتقنيات الجزيئية ليست محل جدل ويمكن أن تستخدم بأمان في زيادة الأمن الغذائي. بيد أن

الوضع يختلف بالنسبة للكائنات المحورة وراثياً (أنظر القسم الخاص بذلك تحت عنوان "الكائنات المحورة وراثياً ومراعاة المبادئ الأخلاقية في اتخاذ القرارات: المشاركة والرصد والمساءلة"، فيما يلي). فالتقانة الحيوية توفر كثيراً من البدائل فيما يتعلق بالمنتجات المحورة وراثياً، وينبغي التفضيل بين هذه البدائل عندما تكون هناك شكوك أو مخاطر كبيرة من استخدام الكائنات المحورة وراثياً، وخصوصاً عندما تكون المنافع المتوقعة ضئيلة.

وتثير التقانات الحيوية عدداً من القضايا الأخلاقية. ولأن الكثير منها يؤدي إلى منافع كثيرة، تصبح القضية الرئيسية هي كيف يمكن توزيع منافع الاستفادة من هذه التقانات في أنحاء العالم. ولقد كانت التقانات الحيوية التقليدية والحديثة، بما في ذلك الانتخاب، والجمع بين الصفات الوراثية المطلوبة عن طريق التهجين، وغير ذلك من التقنيات، عظيمة الأهمية في تحقيق التقدم، وبدونها ما كان للأرض أن توفر الغذاء للسكان الحاليين. وقد يكون من اللازم المزج بين التقانات الحيوية التقليدية والحديثة لحل بعض المشكلات المعاصرة مثل نقص المياه اللازمة للري، وخصوصاً لري محاصيل الأرز؛ وتدهور الأراضي نتيجة للإفراط في استخدام المبيدات الحشرية؛ واعتماد المحاصيل عالية الغلة على استخدام كميات ضخمة من الأسمدة، مما يتسبب في تلوث مياه الأنهار وانخفاض نسبة الأوكسجين في الماء وتدهور حالة البيئة.

ومن القضايا الأخلاقية الرئيسية كيف يمكن اقتسام المنافع المترتبة على التقدم العلمي والتكنولوجي. فمعظم البحوث وما تسفر عنه من تكنولوجيات حيوية يتم في الشمال بينما توجد الموارد الوراثية التي تمثل لبنات البناء التي تُبنى عليها هذه التقانات أساساً في الجنوب، على الرغم من ضرورة الاعتراف بأن كثيراً من بحوث التقانات الحيوية قد أجري في بعض البلدان النامية وأسفر عن منتجات لها أهميتها. ومع ذلك، فإن الصورة العامة تكشف عن اختلال شديد بين الشمال والجنوب، وينبغي أن تكون المبادئ الأخلاقية هي دليلنا لكيفية اقتسام المنافع المترتبة على التفاعل بين البحوث واستخدام الموارد الوراثية.

ويتمتع كل فرد، بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، بالحق في اقتسام جوانب التقدم العلمي والمنافع المترتبة على التطبيقات العلمية (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 27-1؛ والاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة 15(1)(ب)). ومع ذلك فإن التحكم في التقانات الحيوية في الوقت الحاضر ليس موزعاً بالقسط، نظراً للتفاوت الكبير في القدرات الخاصة بالبحوث والتنمية وكذلك نظراً للتوسع في إصدار براءات الاختراع التي تؤدي إلى الاحتكارات.

ومراعاة المبادئ الأخلاقية تقتضي إيجاد طرق لاقتسام الموارد الوراثية والمنافع المترتبة على التقانات الحيوية الحديثة. ويمكن أن يساعد التنفيذ الأمين لاتفاقية التنوع البيولوجي في ضمان المحافظة على التنوع الوراثي الذي لا غنى عنه. وتستطيع المعاهدة الدولية للموارد الوراثية النباتية التي تمت الموافقة عليها أخيراً مواجهة خصخصة براءات الاختراع وحقوق مربي النباتات في الموارد الوراثية (بالإضافة إلى المنتجات التجارية المترتبة عليها بموجب اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة) مع ضمان حقوق المزارعين الجماعية في نفس الموارد الوراثية. ويمكن أن تضمن هذه المعاهدة التوزيع العادل للمكتسبات النقدية. كذلك يلاحظ الفريق باهتمام التشريع الذي صدر مؤخراً في الهند في هذا الشأن، وهو التشريع الذي يتعامل، بقانون واحد، مع حقوق المزارعين وبراءات الاختراع أو حقوق مربي النباتات.

وقد ناقش أعضاء الفريق الجهود التي بُذلت أو تُبذل للتغلب على هذا التفاوت في السيطرة على التقانات الحيوية واستخدامها. وقدمت السيدة لينوار دراسة حديثة أجراها فريق عمل فرنسي تحت رئاستها (بعنوان "تحديات التقانة الحيوية"). وتضمنت هذه الدراسة مقترحات بأن تخصص السلطات الفرنسية، بالقطاعين العام والخاص، موارد كبيرة للبحوث والتنمية، وأن تعمل على اتخاذ

التدابير اللازمة للتضامن مع البلدان النامية في هذا الصدد. وقدمت السيدة تابلادا روميرو عرضاً أوضحت فيه وصول التقانة الحيوية إلى مرحلة متقدمة نسبياً في كوبا، نتيجة للاستثمارات الكبيرة التي أنفقت على البحوث والتعليم في أعقاب الثورة الكوبية مباشرة، ويحقق ذلك نتائج طيبة في الوقت الحاضر. ولدى مناقشة استخدام الكائنات المعدلة وراثياً في الصين، أشارت السيدة شين شونمنج، إلى أن الحكومة الصينية جعلت تطوير التقانات الحيوية الملائمة إحدى أولوياتها المتقدمة في مجال العلوم والتقانة منذ أوائل الثمانينات وأنفقت استثمارات كبيرة في البحوث لهذا الغرض. وقد أدخلت الصين خمسة أنواع من الكائنات المعدلة وراثياً أهمها القطن. ويعد موقف العلماء والباحثين في الصين إيجابياً إزاء تطوير الكائنات المعدلة وراثياً التي يمكن أن تساعد على التخفيف من استخدام المبيدات الحشرية والأسمدة التي تتسبب في تلوث مياه الأنهار وإضعاف البيئة. وتأمل الصين أيضاً في استنباط أصناف من الأرز معدلة وراثياً للتخفيف من المياه المستخدمة في ري الأرز. وفي ورقة عن التحديات التي تمثلها التقانات الحيوية بالنسبة للبلدان النامية، أشار السيد صالح إلى الورطة التي تواجهها البلدان النامية التي تضع على رأس أولوياتها توفير المرافق الأساسية والغذاء ولكن تنقصها التقانات المتقدمة والأفراد العلميين كما أن الموارد المالية اللازمة للبحوث والتنمية محدودة. ولما كان التقدم في التقانة يسير بخطى سريعة جداً، فإن البلدان غير المستعدة وغير المهية لذلك ستبقى في المؤخرة على الرغم من أن البلدان النامية في المنطقة المدارية تنخر بالموارد البيولوجية والتنوع البيولوجي. وقد يكون من بين الحلول الجزئية ما أسماه "الشراكات" بين المؤسسات في البلدان النامية والبلدان المتقدمة، بحيث تقوم هذه الشراكات على الاحترام المتبادل والثقة المتبادلة وعلى رغبة في العمل معاً من أجل المصلحة المتبادلة.

تأثير اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، والاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية الجديدة وحقوق المزارعين

استمرراً للمناقشة التي جرت في الدورة الأولى، ناقش فريق الخبراء تأثير اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة التي أبرمت في إطار منظمة التجارة العالمية⁽³⁾، ونظام حماية الأصناف الجديدة الذي يسعى إلى تحقيقه الاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية الجديدة⁽⁴⁾، وحقوق المزارعين. وقد قدم عضو في الفريق، أسبجورن إيد، ورقة مناقشة حول هذا الموضوع. وبعد مناقشة موجزة، أتفق على العودة إلى مناقشة الموضوع بمزيد من الإفاضة في الدورة الثالثة.

وقد حددت ورقة المناقشة القضايا الأخلاقية الرئيسية الأربعة في مجالات الأغذية والزراعة المترتبة على اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة على النحو التالي:

- المخاطر المتزايدة لانتقال معلومات مهمة من القطاع العام إلى القطاع الخاص، الذي كثيراً ما تتحكم فيه الشركات؛
- الآثار السلبية التي من المحتمل أن تترتب على الاتفاقية بالنسبة لصغار المزارعين؛
- التأثير غير المؤكد على استدامة حصول المستهلكين ذوي الدخل المحدود على أغذية مغذية ومأمونة وفي متناول قدراتهم المالية؛
- والآثار البيئية، بما في ذلك التأثير على التنوع البيولوجي.

وقد اقترحت الورقة أن يدعو الفريق إلى تحسين النظام القائم بموجب اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة من خلال اتخاذ تدابير تضمن عدم إساءة استعمال الموارد الوراثية في

(3) اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة واردة بالملاحق 1 ج باتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية التي تم التوقيع عليها في مراكش،

بالمغرب، في 15 أبريل/نيسان 1994 (انظر: http://www.wto.org/english/tratop_e/trips_e/t_agm0_e.htm)

(4) الاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية الجديدة منظمة حكومية دولية، مقرها جنيف، بسويسرا. وهو يقوم على الاتفاقية الدولية لحماية الأصناف النباتية الجديدة، التي روجعت بعد التوقيع عليها في باريس في 2 ديسمبر/كانون الأول 1961. والهدف من هذه الاتفاقية هو حماية الأصناف النباتية الجديدة بحقوق الملكية الفكرية (انظر: <http://www.upov.int/eng/index.htm>).

القطاع العام من جانب الشركات الكبيرة ومربي النباتات. وينبغي عدم إعطاء براءات الاختراع إلا في حالة وجود ابتكارات حقيقية تؤدي إلى مُنتج بيولوجي يختلف كثيراً عن ما كان موجوداً من قبل، وينبغي أن تغطي البراءة مرحلة الابتكار ذاتها ولا تتعدها.

وينبغي، في الاستعراض الجاري حالياً للمادة 27-3(ب) من اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، أن تسمح القوانين التي ستوضع لهذا الغرض بحقوق للمجتمعات المحلية، واستمرار المعاملات التي يطبقها المزارعون ومنع الممارسات التي تتعارض مع المنافسة من خلال البراءات، مع المراعاة الكاملة لضرورة حماية حقوق المزارعين كما هو منصوص عليه في المادة 9 من المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة⁽⁵⁾.

وينبغي تمديد فترة الانتقال المنصوص عليها في الاتفاقية لإعطاء الوقت الكافي للبلدان النامية ومجموعات السكان الأصليين لوضع الآليات التي تمكنهم من حماية مصالحهم. وقد يكون من المستصوب إيجاد آليات جديدة أو تقوية الآليات القائمة بما يكفل حصول البلدان النامية والمجتمعات التقليدية على المساعدات القانونية، وتزويدهم بالمساعدات التقنية اللازمة لتمكينهم من تحديد مصالحهم وقيمتهم والدفاع عنها وحمايتها في سياق تطبيق الاتفاقية. وبشكل أعم، يمكن لمنظمة الأغذية والزراعة أن تشجع البلدان المانحة على المساهمة في عملية تفاوض أكثر توازناً عن طريق دعم بناء القدرات في البلدان النامية، لتمكينها من الاستعداد للمشاركة في المفاوضات.

وفيما يتعلق بالأوضاع الهيكلية التي تعوق تأثير الاتفاقية، كرر فريق الخبراء الدعوة التي أصدرها في الدورة الأولى من أجل زيادة الاستثمار في الموارد العامة في البحوث الزراعية العامة وزيادة الوعي لدى البلدان بمزايا إجراء البحوث التي تعزز التنمية الاقتصادية لأقصر القطاعات الزراعية والتمكين من تقاسم النتائج التي تتحقق. وينبغي إجراء جانب من هذه البحوث بالتعاون مع صغار المزارعين في الأنماط الشائعة المتأقلمة مع الظروف المحلية من التقانات الزراعية منخفضة التكلفة. وينبغي أيضاً التشجيع على استنباط مناهج مجتمعية تطبق على نطاق واسع وتوفر بدائل للحلول المهندسة وراثياً والمحمية من الاستنساخ.

الكائنات المحورة وراثياً ومراعاة المبادئ الأخلاقية في اتخاذ القرارات: المشاركة والرصد والمساءلة

ناقش فريق الخبراء في الدورة الأولى عدداً من القضايا المتصلة باستخدام الكائنات المحورة وراثياً في إنتاج الأغذية والمنتجات الزراعية، بما في ذلك المخاطر والشكوك التي تحف بذلك، وهيئة الظروف اللازمة التي تُمكن من استغلال إمكاناتها مع تلافي المخاطر الكامنة. ففي حين تعتبر المخاطر المرتبطة بمنتجات التقانة الحيوية الأخرى مما يمكن التنبؤ به، يوجد الكثير من الشكوك وعدم اليقين فيما يتعلق بتأثير الكائنات المحورة وراثياً، وخصوصاً فيما يتعلق بآثارها البيئية في المدى البعيد وكذلك أثارها الاجتماعية والاقتصادية. ولذلك، طلب الفريق من المنظمة إعداد دراسة عن القواعد والتنظيمات المعمول بها في البلدان المختلفة فيما يتعلق بتطبيق التقانة الحيوية والكائنات المحورة وراثياً.

وقد عُرِضت هذه الدراسة المعنونة "دور القانون في تحقيق إمكانات التقانة الحيوية الحديثة وتلافي مخاطرها: بعض القضايا المتصلة بالأغذية والزراعة"، أثناء الدورة الثانية لأعمال الفريق. وأوضحت الدراسة دور الاتفاقيات الدولية وبعض القوانين الوطنية في مساعدة المجتمعات في

(5) اعتمد المؤتمر العام لمنظمة الأغذية والزراعة، في دورته الحادية والثلاثين، النص النهائي للمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة (نوفمبر/تشرين الثاني 2001). وقد جاءت هذه المعاهدة نتيجة لسنوات عديدة من المفاوضات لمراجعة التعهد الدولي الخاص بالموارد الوراثية النباتية، بما يجعله منسجماً مع اتفاقية التنوع البيولوجي. (انظر: <http://www.fao.org/ag/cgrfa/itpgr.htm>).

الانتفاع بإمكانيات التقانة الحيوية الحديثة وتلافي ما يمكن أن يترتب عليها من مخاطر. واستعرض الفريق ثلاث فئات من الصكوك القانونية المطبقة على المستويات القطرية والدولية فيما يتعلق بالسلامة الحيوية وسلامة الأغذية وحماية المستهلك، كما أوضح الفريق طبيعة الصكوك التي تتناول التقانة الحيوية. وكان من بين العناصر الرئيسية التي نوقشت: القواعد التي تنظم توعية جمهور المستهلكين، بما في ذلك ضرورة إمام الجمهور بالمعلومات الخاصة بمنتجات التقانة الحيوية ووضع بطاقات المعلومات على العبوات؛ وآليات الرصد والمراقبة، بما في ذلك المؤسسات وتقدير السلامة؛ والجوانب الأساسية لاتخاذ القرارات المتصلة بهذه المجالات.

، أوضحت الدراسة أن الصكوك الدولية والقطرية المتعلقة بالسلامة الحيوية وُجدت عموماً أنها تتضمن نصوصاً أكثر تحديداً عن إشراك الجمهور في المعارف مما تنص عليه الصكوك الخاصة بسلامة الأغذية أو حماية المستهلك، مما يوضح أن المبدأ العام لإشراك الجمهور في المعلومات الخاصة بالسلامة الحيوية مستقر، على الرغم من جوانب عدم اليقين السائدة فيما يتعلق بتطبيقه عملياً. ومن ناحية أخرى، يوجد افتقار عام للمرجعية فيما يتعلق بإشراك الجمهور في المعلومات الخاصة بسلامة الأغذية.

وعلى الرغم من أن الصكوك التي شملتها الدراسة فيما يتعلق بحماية المستهلك لا تروج لمشاركة الجمهور، فإنها تروج للحصول على المعلومات التي تمكن المستهلكين من تحديد اختياراتهم عن علم ولمكافحة الغش. ويعد الحصول على المعلومات من الأسس المهمة لمشاركة الجمهور كما أنه من الأدوات التي تساعد على تحقيق المنافع وتلافي مخاطر التقانة الحيوية الحديثة، ولكن الصكوك الدولية تتناول الحصول على المعلومات بدرجات متفاوتة من التحديد. وقد أشار الاستعراض بقلق إلى كثرة الأحكام المتعلقة بالسرية على المستويين الدولي والمحلي، وقد يكون من اللازم إجراء دراسة بمزيد من التفاصيل للأحكام الخاصة بسرية المعلومات لتحديد ما إذا كان تطبيقها يمكن أن يعوق اطلاع الجمهور على المعلومات المتصلة بالتقانات الحيوية الحديثة.

ويزداد انتشار القواعد الخاصة بوضع بطاقات البيانات على العبوات، وخصوصاً ما يتصل منها بسلامة الأغذية وحماية المستهلك، على المستويين الدولي والقطري. وتعد قضية متى يمكن، أو يجب، أن توضع بطاقات البيانات على المنتجات التي قد تحتوي أو قد لا تحتوي على كائنات محورة وراثياً من القضايا الرئيسية محل الدراسة. وفي مجال السلامة الحيوية، لا يبدو أن هناك أي عملية دولية تتناول هذه المسألة بخلاف دراستها في إطار اتفاقية الحصول على المعلومات ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات وتحقيق العدالة في المسائل البيئية، التي وضعتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (أرهوس، الدانمرك، 1998). ومن القضايا المهمة الأخرى على المستوى الدولي تحديد مدى الحاجة إلى وضع بطاقات البيانات الدالة على الكائنات المحورة وراثياً والمنتجات المشتقة منها في سياق السلامة الحيوية. وينبغي استطلاع الدور الذي يمكن أن تقوم به هيئة الدستور الغذائي في هذا الشأن.

ولا توجد صكوك دولية تشير تحديداً إلى مشاركة الجمهور في العمليات الاستراتيجية التي تركز على التقانة الحيوية الحديثة، ولكن بعض البلدان تتخذ مسلكاً جديداً في هذا الشأن من خلال إشراك أصحاب الشأن على نطاق واسع في جوانب معينة من جوانب التقانة الحيوية مثل إطلاق الأصناف الجديدة من الكائنات المحورة وراثياً. وهذه العمليات تساعد الحكومات على جس نبض الرأي العام، وفتح باب الحوار، وجمع المعلومات المفيدة وزيادة الوعي بين الناس فيما يتعلق بالتقانة الحيوية الحديثة.

ونظراً لقلّة وجود إشارات محددة إلى مشاركة الجمهور في وضع السياسات المتعلقة بالتقانة الحيوية الحديثة على المستوى الدولي، قد يكون من المفيد أن تشير أي صكوك دولية مقبلة، مثل المسودة الأولية لمدونة السلوك الدولية الخاصة بالتقانة الحيوية التي تنتظر فيها في الوقت الحاضر

هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة بالمنظمة، بكل وضوح إلى الرغبة في إشراك الجمهور في المعلومات ووضع السياسات.

. يمكن أن تسهم عمليات الرصد والمراقبة على المستوى الدولي في زيادة منافع التقانة الحيوية الحديثة وتلافي مخاطرها. وقد ناقش فريق الخبراء ثلاثة جوانب فيما يتعلق بالرصد والمتابعة، هي: المؤسسات، وتقدير السلامة، واتخاذ القرارات.

وعلى الرغم من وجود بعض أشكال الإشراف المؤسسي في جميع البلدان التي شملتها الدراسة، يوجد تفاوت كبير في طبيعة الأجهزة الاستشارية. ويمكن أن يلعب جهاز استشاري متعدد التخصصات و/أو يضم الجهات المتعددة صاحبة المصلحة دوراً مهماً في مساعدة السلطات المعنية في دراسة جنوى الكائنات المحورة وراثياً توطئة لبحث مزايا التقانة الحيوية والتقليل من مخاطرها. وباستثناء المسودة الأولية لمدونة السلوك الدولية الخاصة بالتقانة الحيوية التي وضعتها المنظمة، لا يوجد أي صك دولي مما استعرضته الدراسة يشير إلى الرغبة في تشكيل أجهزة استشارية، ويمكن أن تتضمن الصكوك في المستقبل أحكاماً بشأن تشكيل أجهزة استشارية في هذا المجال.

ويمكن إسناد المسؤولية النهائية في المؤسسات المعنية بالكائنات المحورة وراثياً للجان المؤسسية المعنية بالسلامة الحيوية لضمان سلامة أي أعمال تتصل بهذه الكائنات. وقد يرغب المفاوضون وواضعو القوانين في النظر في كيفية إسناد هذه المسؤولية عند صياغة الصكوك ذات الصلة في المستقبل. وتشير جميع نظم المراقبة القطرية إلى الجانب المتصل بتقدير السلامة (مثل تحديد جوانب الخطر، وتقدير المخاطر المحتملة وإدارتها)، كما أن جميع الصكوك الدولية التي تناولتها الدراسة تشير إلى السلامة الحيوية وسلامة الأغذية.

يحتاج إلى فحص دقيق. وفي حالة استخدام هذا المفهوم في المفاوضات المقبلة الخاصة بالصكوك الدولية، ينبغي توضيح كيفية التطبيق المناسب لهذا المفهوم حتى يمكن تلافي استخدامه في استثناء المنتجات المحورة وراثياً من تطبيق تقديرات السلامة بدقة.

وفي مجال إدارة المخاطر، يشار إلى المنهاج الاحترازي في الصكوك الدولية التالية لمؤتمر ريو أكثر من الصكوك الأخرى. وليس من المعلوم مدى تطبيق هذا المنهاج على المستوى القطري. ومع ذلك، فإن العدد القليل من القوانين التي تتناول الجيل الثاني من السلامة الحيوية وسلامة الأغذية رئي أنه يشير صراحة للمنهاج الاحترازي. وقد يكون من اللازم وضع توجيهات للاسترشاد بها في تطبيق هذا المنهاج على المستوى الدولي لضمان التماسق في تطبيقه في أنحاء العالم.

ويعد تتبع مصدر المنتجات من الأدوات الجديدة في إدارة المخاطر في مجالي السلامة الحيوية وسلامة الأغذية. ويمكن أن تكون هذه الأداة مفيدة حينما يحوم الشك حول وجود صادرات أو واردات غير قانونية أو فيما يتعلق بإطلاق أصناف جديدة بشكل غير قانوني، وحينما تقع أضرار بيئية أو تظهر حالات تسمم غذائي غير متوقعة. ويزاد في الوقت الحاضر تقبل دور تتبع مصدر المنتجات في إدارة المخاطر على المستويين الدولي والقطري، حينما يكون ذلك ممكناً من الناحية التقنية. وقد يكون من المفيد للمفاوضين وواضعي القوانين أن يأخذوا ذلك في الاعتبار وهم يضعون صكوكاً قانونية جديدة.

- يوجد اتجاه متزايد إلى مراعاة الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية. وقد تحتاج الحكومات إلى مساعدات وخصوصاً في مجال بناء القدرات وتوفير المشورة التقنية في هذا الصدد. ولم تتعرض

المشورة التقنية في هذا الصدد. ولم تتعرض الدراسة الأولى إلى هذه المسائل باستفاضة. وسيكون من اللازم زيادة الاهتمام بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية في المستقبل. وقد يكون من المرغوب أن تُصدر المنظمة تكليفاً بإجراء دراسة تالية تتناول هذه القضايا، ويمكن أن تغطي هذه الدراسة أيضاً بلداناً أخرى غير البلدان التي تناولها التقرير الأول. وقد يسفر ذلك عن اتباع منهاج أشمل إزاء اتخاذ القرارات مع المراعاة الدقيقة للتكاليف والمنافع المترتبة على عملية اتخاذ القرارات.

- من الضروري ضمان قدر أكبر من المساءلة في عملية اتخاذ القرارات، وهذا يتطلب إعلان الأسباب الداعية إلى اتخاذ القرارات على الجمهور، وكذلك النص على النظر في هذه القرارات من الناحيتين القانونية أو الإدارية. وهذه المجالات لا وجود لها في الصكوك الدولية في الوقت الحاضر، وقليل من الصكوك القطرية التي تم استعراضها يشير إليها جميعاً.

عمل فريق الخبراء في المستقبل

صدر قرار تشكيل فريق الخبراء في يناير/كانون الثاني 2000 لمدة أربع سنوات، تنتهي في ديسمبر/تشرين الثاني 2003. وعلى الرغم من أن الفريق استطاع خلال اجتماعيه الأولين تناول عدد معين من القضايا الأخلاقية الملحة المتصلة بالأغذية والزراعة، بقيت قضايا أخرى كثيرة ينبغي النظر فيها. وقد يكون من المرغوب تمديد عمل الفريق لفترة أخرى لكي يتناول القضايا الرئيسية التي مازالت تتطلب النظر فيها من المنظور الأخلاقي. وتشمل هذه القضايا:

- المنظور الأخلاقي للحد من الفقر، مع التركيز على تكثيف الإنتاج الزراعي بما يؤدي إلى الحد من الفقر بالمناطق الريفية في البلدان النامية؛
- جوانب التقدم في التقانات الحيوية، بما في ذلك تقانات نقل العوامل الوراثية، مع التركيز على اقتسام المنافع والتقليل من المخاطر، بما في ذلك النظر في القواعد القانونية المطبقة في هذا المجال بغرض صياغة توصيات في هذا الصدد؛
- القضايا الأخلاقية المتعلقة بإيجاد توازن بين لبحوث الزراعية التي يقوم بها القطاع العام والقطاع الخاص، والمسائل المتصلة بمسؤولية توفير التمويل الكافي للبحوث التي يقوم بها القطاع العام بحيث تكون ملائمة لاحتياجات البلدان النامية على وجه الخصوص؛
- جعل التقانات الحيوية الحديثة مفيدة لأصحاب الحيازات الصغيرة الذين يتعرضون للتهمة في الوقت الحاضر؛
- تأثير التقانات الحيوية على التنوع البيولوجي؛
- حقوق الملكية الفكرية بموجب اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، بالنسبة للزراعة
- وتربية النباتات والحيوانات وعلاقتها بإثبات الحقوق الجماعية، مثل حقوق المزارعين؛
- قضية تغير التوازن بين الملكية العامة وخصخصة الملكية، مع الإشارة بصفة خاصة إلى الموارد الوراثية النباتية والحيوانية، والمياه، والهواء والمعارف الزراعية (التي أصبحت تتجه بشكل متزايد نحو خصخصة براءات الاختراع والتراخيص وما يتصل بذلك من ترتيبات)؛
- والقضايا الأخلاقية المتصلة باستغلال الموارد المحدودة في قطاعي الغابات ومصايد الأسماك.

الملحق الأول

اختصاصات فريق الخبراء البارزين المعني بمراعاة المبادئ الأخلاقية في مجالات الأغذية والزراعة

يقدم فريق الخبراء البارزين المعني بمراعاة المبادئ الأخلاقية في مجالات الأغذية والزراعة مشورته للمدير العام بشأن القضايا الأخلاقية في الأغذية والزراعة، بما في ذلك الغابات ومصايد الأسماك. ويعين هؤلاء الخبراء بمقتضى المادة 6-4 من دستور المنظمة، والمادة 35 من اللائحة العامة للمنظمة، ووفقاً للتوجيهات التي يصدرها المؤتمر.

تشكيل الفريق

يتألف الفريق من ثمانية خبراء بارزين يعينهم المدير العام بصفته الشخصية وفقاً للإجراءات والممارسات المعمول بها لمدة أربع سنوات. ويكون الخبراء البارزون من نوي النفوذ الرفيع من الناحية الأخلاقية والمكانة العامة. ويمثل الفريق مختلف فروع العلم وغيرها من الفروع والخلفيات الجغرافية والثقافية والدينية المختلفة.

الاختصاصات

- 1 - يمعن فريق الخبراء البارزين الفكر ويروج للفكر في القضايا الأخلاقية الناشئة عن أساليب إنتاج الأغذية واستهلاكها وعن التنمية الزراعية، بما في ذلك الغابات ومصايد الأسماك في إطار الأمن الغذائي والتنمية الريفية المستدامة وفي مناخ التغييرات العالمية السريعة.
- 2 - يدرس الفريق، على وجه الخصوص، القضايا الأخلاقية ذات الصلة بمصالح الأجيال الحالية والمقبلة بشأن الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وحماية التنوع البيولوجي والتركيبة المتوازنة من التقانات لتقليدية والحديثة الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي والزراعة المستدامة.
- 3 - واستناداً إلى الاعتبارات سالفة الذكر، يقوم الفريق بما يلي:
 - (أ) خلق شعور عام بالمسئولية الدولية فيما يتعلق بوضع السياسات والصكوك اللازمة وتعظيم المنافع العالمية مع التقليل في نفس الوقت من المخاطر الناشئة عن تطبيق التقانات الحديثة للأغذية والزراعة؛
 - (ب) السعي إلى زيادة الوعي لدى الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والرأي العام العالمي فيما يتعلق بمراعاة المبادئ الأخلاقية في مجالات الأغذية والزراعة من أجل تعزيز التفهم الدولي والأعمال الملائمة فيما يتعلق ببعض هذه القضايا، مع مراعاة أن المجتمعات المحلية المختلفة تؤمن بقيم ثقافية متباينة؛
 - (ج) تقديم المشورة بشأن التدابير الدولية والإقليمية والقطرية أو إعداد الصكوك، حسب مقتضى الحال، لتوفير أفضل استجابة للقضايا الأخلاقية الناشئة عن الممارسات الغذائية والزراعية فيما يتعلق بالاعتماد المتبادل بين الأجيال وبين البلدان وبين الأمن الغذائي واحتياجات المجتمع الأخرى؛
 - (د) والتشجيع على تبادل المعلومات عن جميع القضايا ذات الطابع الأخلاقي الناشئة عن الأغذية والزراعة.

- 4 - للفريق أن ينظر في أية مسائل أخرى ذات صلة بما تقدم.
- 5 - ولدى دراسة ما تقدم، يقدم الفريق مشورته للمدير العام بشأن الدور الذي يمكن أن تضطلع به منظمة الأغذية والزراعة والسياسات التي تتخذها.

الملحق الثاني

السير الذاتية لأعضاء فريق الخبراء البارزين المعني بمراعاة المبادئ الأخلاقية في مجالات الأغذية والزراعة

فرانسيسكو إيالا، الولايات المتحدة

ولد في مدريد، إسبانيا عام 1934، وأصبح من مواطني الولايات المتحدة منذ 1971. وهو أستاذ في العلوم البيولوجية والفلسفة في جامعة كاليفورنيا، إيرفين (الولايات المتحدة). الرئيس السابق لمجلس الرابطة الأمريكية لتقدم العلم. عضو لجنة مستشاري الرئيس للعلم والتقانة. وضع أكثر من 700 مقال و15 كتاباً. وتركز البحوث العلمية التي يجريها السيد إيالا على السكان وعلم الوراثة التطوري، بما في ذلك، أصل الأنواع، والتنوع الوراثي للسكان، ومنشأ الملاريا والهيكل العددي للبروتوزوا الطفيلية، والساعة الجزيئية للتطور. كما يكتب عن الصلات بين الدين والعلم والقضايا الفلسفية ذات الصلة، ونظرية المعرفة، ومبادئ الأخلاق وفلسفة البيولوجيا.

شين شونمنج، الصين

ولدت عام 1925. وهي الرئيس المؤسس للأكاديمية الصينية للطب الوقائي من 1983 إلى 1992. استمرت في العمل كأستاذ للتغذية وكبير مستشارين للأكاديمية. وترأس حالياً لجنة الخبراء القومية المعنية بالوقاية من مرض الإيدز ومكافحته، كما أنها نائب رئيس لجنة التشاور القومية المعنية بالأغذية والتغذية. وهي عضو في فريق الخبراء الاستشاري المعني بالتغذية التابع لمنظمة الصحة العالمية منذ 1979. وترأس لجنة مبادئ الأخلاق في الأكاديمية الصينية للطب الوقائي، وعضو لجنة مبادئ الأخلاق في البحوث البيولوجية الطبية في آسيا. وقد منحت شهادة منظمة الأغذية والزراعة بشأن الإنجازات في مجال التغذية عام 1992. وقد ركزت السيدة شين بحوثها على تغذية السكان والدراسات الخاصة بالسياسات التغذوية منذ عام 1982. وصممت النظام القطري الحالي لمراقبة التغذية في الصين وأصبحت المشرفة الرئيسية على النظام. وهي خبيرة في الأحوال التغذوية للأطفال والسكان عموماً وفي سلوك الشعب الصيني تجاه استهلاك الأغذية خلال التنمية الاقتصادية.

أسبجورن إيد، النرويج

ولد عام 1933. المدير السابق لمعهد حقوق الإنسان التابع لجامعة أوسلو في النرويج، وكبير المزمالمين في الوقت الحاضر، والأمين العام السابق لرابطة بحوث السلام الدولية، والعضو والرئيس السابق في اللجنة الفرعية للترويج لحقوق الإنسان وحماتها التابعة للأمم المتحدة، والمقرر الخاص السابق للجنة الفرعية للحق في الغذاء باعتباره حقا من الحقوق الأساسية. ويرأس السيد إيد في الوقت الحاضر فريق العمل المعني بالأقليات التابع للأمم المتحدة. وقد أصدر الكثير من المؤلفات عن قضايا حقوق الإنسان. وهو أستاذ في القانون في جامعة "لوند".

نويل لينوار، فرنسا

ولدت عام 1948. وهي محامية وعضو في المحكمة الدستورية الفرنسية (أول سيدة تعين في هذه المحكمة). رئيسة المجموعة الأوروبية المعنية بمبادئ الأخلاق في الاتحاد الأوروبي. الرئيسة السابقة للجنة الأخلاقيات البيولوجية الدولية التابعة لليونسكو. عضو المنتدى الاستشاري للحوار بين أوروبا والولايات المتحدة بشأن التقانة الحيوية. أستاذ مساعد للأخلاقيات البيولوجية وحقوق الإنسان في مدرسة الحقوق بجامعة باريس الثانية.

محمد نور صالح، ماليزيا

ولد عام 1940. خبير غابات والمدير العام السابق لمعهد البحوث الحرجية في ماليزيا. الرئيس السابق للاتحاد الدولي لمنظمات البحوث الحرجية والرئيس السابق لرابطة مؤسسات البحوث الحرجية في آسيا والمحيط الهادي والعضو السابق في اللجنة الاستشارية الفنية التابعة للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، والرئيس السابق للفريق الاستشاري الفني العلمي لمرفق البيئة العالمي. ويشترك السيد صالح حاليا في عضوية لجنة حقوق الإنسان في ماليزيا ورئيس جمعية الطبيعة الماليزية والأمين العام لأكاديمية العلوم في ماليزيا. ويدير حاليا شركة للبحوث الخاصة بالتقانة الحيوية وشركة استشارية في مجال الغابات.

محمد رامي، المغرب

ولد عام 1952، ماجستير في العلوم الكمية وإدارة مصايد الأسماك من جامعة واشنطن، سياتل، الولايات المتحدة. المدير السابق لمعهد البحوث السمكية في المغرب، الدار البيضاء (1986-1992)، المدير السابق لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وزارة الثروة السمكية، الرباط (1992-1998). ويتولى السيد رامي في الوقت الحاضر منصب مستشار الوزير الأول للشؤون الاقتصادية الخارجية وسياسات الثروة السمكية في المغرب.

ليديا مارجرينا تابالدا روميرو، كوبا

ولدت عام 1947. طبيبة ومدير عام المركز القومي للصحة الحيوانية والنباتية وأستاذ الميكروبيولوجيا في جامعة هافانا الزراعية في كوبا. وكانت حتى عام 1998 عضوا في مجلس الدولة والجمعية الوطنية في كوبا. والسيدة تابالدا عضو فخري في أكاديمية العلوم في كوبا.

ميلاكو ووريدي، إثيوبيا

ولد عام 1936. خبير في الموارد الوراثية والمدير السابق لمركز الموارد الوراثية النباتية في إثيوبيا، والرئيس السابق للجنة الإفريقية للموارد الوراثية النباتية، ونائب رئيس ثم رئيس هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة في منظمة الأغذية والزراعة. والسيد ووريدي حاصل على جائزة سبل المعيشة السلمية (ويشار إليها أيضا بأنها بديل جائزة نوبل) في 1989، ستوكهولم، السويد، لإنجازاته في أعمال الموارد الوراثية.

الملحق الثالث

جدول أعمال فريق الخبراء البارزين المعني بمبادئ الأخلاق في الأغذية والزراعة

الدورة الثانية

قاعة لبنان

روما، 18-20 مارس/آذار 2002

الاثنين، 18 مارس/آذار

افتتاح الدورة وبيانات الترحيب	10:15 – 09:30
مناقشة مع أعضاء لجنة مراعاة مبادئ الأخلاق في مجالات الأغذية والزراعة بمنظمة الأغذية والزراعة ولجانها الفرعية	11:45 – 10:30
الموافقة على جدول الأعمال وتنظيم العمل	12:30 - 11:45
الموضوع الأول: مبادئ الأخلاق والعولمة الاقتصادية في مجالات الأغذية والزراعة	17:30 – 14:30

الثلاثاء، 19 مارس/آذار

الموضوع الثاني: الأخلاق والتكثيف المستدام للإنتاج الزراعي	12:30 – 09:30
متابعة الوثائق التي أعدت بناء على تقرير الدورة الأولى لفريق العمل	17:30 – 14:30

الأربعاء، 20 مارس/آذار

متابعة المناقشة	11:00 – 09:30
ما يستجد من أعمال؛ إعداد تقرير فريق الخبراء	12:00 – 11:15
إنهاء أعمال الدورة	12:30 – 12:00
مؤتمر صحفي	17:30 – 14:30